خط الفقر المائي نقترب منهُ في غياب الاتفاق مع دولة المنبع

□ هادي عزيز علي

شح المياه يتفاقم، والاحتجاجات تتعالى، بخاصة في محافظات الجنوب. التصحّر يزحف نحو مساحات كانت مكسوة بالخضرة. زيادة نسبة التلوث في تركيبة المياه في الأنهار كافة. الآبار كفّت عن تزويدنا بعذب المياه، وما يرشح منها مياه مالحة أو عفنة أو كليهما معاً. الأهوار مهدّدة بانحسار المياه ونحن لم نستنفذ بعد نشوة الانضمام الى التراث العالمي. هجرة من تصحّرت أراضيهم وألقي بهم على حواشي المدن المتعبة، تقليص الأراضي المخصصة للمحاصيل الستراتيجية بسبب شح المياه (الشلب نموذجاً)، توقف بعض محطات إسالة الماء في العديد من الأقضية والنواحي يزيد من نسبة تعاطي المواطنين للمياه غير الصالحة للشرب، شبح الجفاف يجوب حوض نهر دجلة، فضلاً عن حوض الفرات ، الخطط والبرامج في مواجهة هذا الخطر المستشري فقيرة وتستحق الشفقة .

على امتداد تاريخ الدولة العراقية أهمل موضوع الاتفاق مع دولة المنبع على توزيع عادل للمياه وخلال عمر الدولة العراقية صدرت العديد من التشريعات ابتداءً من صدور قانون مراقبة أمور الري والسداد رقم٢٥ الصادر بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٢٣ ولغاية صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ في ٨ / ٥ / ٢٠١١ وعلى امتداد هذه العقود من عمرالدولة العراقية، فقد أصدرت (١٧٢) نصاً موزعة بين القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات، وكل تلك النصوص تدور حول مراقبة أمور الري أو عمل إسالات الماء أو تنظيم عمل المضخات على الأنهر أو صيانة شبكات الري أو منع تأجير المياه العامة أو حفر الآبار المائية أو تنظيم مشاريع الري والبزل أو انشاء السدود أو رسم خط الأمطار أو تنظيم الانتفاع بالعيون المائية الطبيعية أو التعليمات الخاصة بنقل مياه الشرب بالسيارات الحوضية أو التعليمات الخاصة بتصريف المياه الصناعية في شبكات مجاري المياه الثقيلة والتشريع الخاص بالمصب العام لدجلة والفرات أو تعويض المواطنين التي غمرت أراضيهم سد دوكان ودربندخان، وسواها من المواضيع الاخرى. فإنها جميعاً تتعلق بإدارة الشأن المائي الموجود داخل الحدود الجغرافية للعراق، ولا علاقة لهذه النصوص التشريعية بالمياه قبل دخولها الحدود العراقية، فإذا كان هذا الصمت التشريعي مقبولاً سابقاً عندما كانت المياه وفيرة وتهدد الأراضي العراقية بالغرق، فإن الأمر لم يعد كذلك عندما بات الشح ملحوظاً ومؤثراً منذ سبعينات القرن الماضي .

هذا يعني أن المشرّع العراقي لم يعط المياه قبل دخولها الى العراق حصة من تلك التشريعات، وحيث إن منابع مياه دجلة والفرات تأتي من تركيا (دولة المنبع) فلم تجر أو تنظم اية اتفاقية بين البلدين لتنظيم الحصة المائية التي يستحقها العراق (طيلة مدة تقترب من القرن) وترك الأمر على الطبيعة التي جبلت بها تلك الأنهار بالسريان للوصول الى دولة المصب، عدا البروتوكول رقم (١) الموقع بين العراق وتركيا عام ١٩٤٥الذي نصت بعض نصوصه على ايفاد بعض الموظفين الى تركيا في فترة الفيضانات لقياس مدى خطورة ذلك الفيضان على الأراضي العراقية بغية اعلام الجهة العراقية لاتخاذ ما يلزم لدرء خطره. وكذلك الاتفاق الموقع بين الطرفين سنة ١٩٤٦ الذي اعترفت به تركيا بحقوق العراق المائية وهو اتفاق أملته الاوضاع السياسية آنذاك وقرب البلدين من السياسة البريطانية التي تفرض هيمنتها على المحيط الإقليمي آنذاك، إذ ما أن تماسك عود الدولة التركية وامتلكت القوة حتى رمت ذلك الاتفاق خلف الظهر، الأمر الذي دفع الرئيس سليمان ديمرل الى القول: (يحزنني أن أرى الماء التركي يهدر بواسطة المضخات في الساحات العامة في بغداد).

أنشئ سد أليسو على دجلة بمسافة تبعد ٦٥ كيلو متراً عن الحدود العراقية. تبلغ سعة السد الاستيعابية (١٠،٤) بليون متر مكعب وكل مياهه ستكون مأخوذة من دجلة حصراً، أي من المياه المتجهة الى العراق ومن حصته/ تلك الحصة التي رتب العراق أموره على حجمها من زراعة ومشاريع وانتاج الطاقة الكهربائية واستخدام منزلي. وبعيدا عن الوعود الرومانسية النازعة نحو بقاء حصة العراق المائية كما هي كما يحلو لبعض المسؤولين التغني بها، فإن واقع الحال يقول غير ذلك، إذ أن نهر دجلة هو المموّل الوحيد لخزان ويقال إن حصة التخزين تأخذ نصف ايرادات دجلة حسبما يتداول في وسائل الإعلام، ولنا أن نتصور دجلة بنصف الايرادات الحالية، والوضع المزري للنهر والشكوى الملحّة من المحافظات الواقعة عليه تزداد حدّة وبالإمكان ملاحظة الوضع في الناصرية والعمارة والسماوة والكوت، رغم أن عملية تزويد السد بالمياه لم تبدأ بعد، فكيف يكون الحال في آذار المقبل عندما عندما تبدأ عملية ملء الخزان، ما هي الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المائية ذات العلاقة وما هو الموقف التركي، وهل ثمة محادثات جرت بين الطرفين ، ولماذا هذا الصمت المطبق من قبل وزارة الخارجية ؟ وهي المدركة لوجهة النظر التركية حول الموضوع. خاصة إذا اخذنا بنظر الاعتبار الاحتجاجات الواسعة التي عمّت اوربا عند الشروع ببناء السد باعتبار سد أليسو مسيء للبيئة ويأتي بنتائج كارثية تنعكس آثارها على الانسان العراقي وحقوقه، وقد جاءت تلك الاحتجاجات بنتائج مبهرة عندما تمكنت منع التمويل للسد الذي خصصته شركة بريطانية والأمر ذاته في ألمانيا، أما نحن فنجيد الصمت في المحن والأزمات .

لتركيا وجهة نظر تختلف عما تضمنته الاتفاقية الدولية للأنهار غير الملاحية ١٩٩٧ – المرفوضة من قبل تركيا – إذ أن تركيا مثلاً تصف نهر الفرات بأنه نهر عابر للحدود وهذا يعني أن تعبير عابر للحدود على وفق التعبير التركي، إن مياه الفرات خاضعة حصراً للسيادة التركية الى حين وصوله الى الحدود السورية، أي انه ليس نهراً دولياً، ولا يتمتع بالمزايا التي يعتمدها النهر الدولي وحقوق الدول المتشاطئة عليه، ولها أن تتصرف فيه ما تشاء باعتباره ملكاً سيادياً، وإذا كان الأمر هكذا مع الفرات، فإن دجلة ليست بعيدة عن هذا التوصيف التركي مع غياب اية اتفاقية حول التوزيع العادل لمياه نهر دجلة أو تطوير مشار يع حوضه، رغم أن العراق انفق ما يقرب من القرن من الزمان من دون المبادرة الى إبرام اتفاقية عادلة لتوزيع المياه كما ذكرنا أعلاه.

يُفترض أن نبادر الى ابرام اتفاق عادل لتوزيع المياه مع الجانب التركي، خاصة ونحن نعيش اجواء دبلوماسية ايجابية مع جارتنا الشمالية حالياً، وربما إن هذه الايام هي الأفضل لبدء هكذا مفاوضات، حتى لو تطلب الأمر بعض التضحيات، إذ قد لا تتكرر الأجواء الايجابية هذه.

يُفترض أن نبادر الى ابرام اتفاق عادل لتوزيع المياه مع الجانب التركي، خاصة ونحن نعيش اجواء دبلوماسية ايجابية مع جارتنا الشمالية حالياً، وربما إن هذه الايام هي الأفضل لبدء هكذا مفاوضات، حتى لو تطلب الأمر بعض التضحيات، إذ قد لا تتكرر الأجواء الايجابية هذه.

ونحن نعيش اجواء دبلوماسية ايجابية مع جارتنا الشمالية حالياً، وربما إن هذه الايام هي الأفضل لبدء هكذا مفاوضات، حتى لو تطلب الأمر بعض التضحيات، إذ قد لا تتكرر الأجواء الايجابية هذه. ولكن إذا كانت العبارة قيلت في حوار بين عمر بن الخطاب (اغتيل ٢٣هـ) وعبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ)، فنراها تُطرح بين الإسلاميين اليوم وداخل الكتلة الشيعية نفسها! فتصوروا مدى التوظيف لشخص علي، والعودة لما قبل أكثر من (١٤) قرناً! وحينها لم يكن عمر سُنياً ولا ابن عباس شيعياً، وفق مفاهيم عصرنا.

قبل هذا، أسدوا لمن سقطت الموصل في عهده درجة النُبوة، فبرروا ما حصل للموصل بما وقع في معركة «أحد»! وإذا أردنا تتبع إسقاط الماضي على الحاضر في خطاب الإسلاميين نجد العجب العجاب، فحسب مصطلحاتهم نجد كل واحد منهم غداً «رسالياً»، و«داعيةً». ليس لديهم خطاب سياسي خارج حوادث القرون الخوالي، أولاً، لأنهم لا يملكون غير تلك اللغة والمفردات، وثانياً لأنهم يجدون فيها قوة التأثير، ونرى المتشبثين بربط أنفسهم وسلوكهم بعليٍّ وبنيه لا يعني سوى الاستخفاف بالعقول.

يروي الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ) بأن علياً الرِّضا (ت ٢٠٣هـ) قد نهر أخاه زيد بن موسى بعد سفكه للدِّماء، واستحصال الأموال بالباطل، وكان عذره أن حديثاً مروياً يقول بتحريم النار على ذرية السيدة فاطمة، فقال له: «هذا لما خرج من بطنها الحسن والحُسين، والله ما نالا ذلك إلا بطاعة الله» (ربيع الأبرار ونصوص الأخيار). وقياساً لا منزلة مقدسة تستورث مهما بلغ الوهم بها، كلٌ له عمله.

ربما يعترض أحدهم: ألم يتشبث السابقون بنسب علي؟ ونحن نسأل: مَن من هؤلاء ادَّعى بالديمقراطية؟! وعلي وبنوه أنفسهم حسب ما تأسس من عقيدة لدولتهم أنها إلهية، وغياب وظهور آخرهم بأمر رباني، لذا يُكذب مَن يدعي التمهيد له بجند أو ثورة. هذا، وعقيدة التوريث لا تقرُّ بحكم الشعب أساساً، فوفق فكرة «المعاد الجسماني» (المُظفر، عقائد الإمامية) أن الأئمةَ سيرجعون جيلاً بعد جيل ليتوارثوا الحُكم، والديمقراطية في حل من الفكرة.

أرى الغرور بالسلطة لدى هذه العينات سيتطور إلى تخيل أحدهم حاملاً سيف علي بصفين (٣٧هـ)، وهذا أمر محتمل بعد أن شُبه سقوط الموصل بـ«أُحد» (٣هـ)، وتشبيه رفض الرئاسة لأحدهم بالسقيفة (١١هـ)، وتحدي الخصوم بشعار «مختار العصر»، واستعارة لقب النبي موسى "القوي الأمين".

أقول: «وفق ما تقدم يبدو العراق يُحكم بأنبياء وأئمة، لا بما نرى ونسمع من كائنات! ولابن أبي السِّمط: «أضحى إمامُ الهدى المأمون مشتغلاً/ بالدِّين والنَّاسُ بالدُّنْيَا مَشَاغيلُ». إلا أن المأمون (ت ٢١٨هـ) لم يرتح للمديح، فقد جعل منه «عجوزاً في محرابها» (ابن طيفور، كتاب بغداد)، وهو صاحب همة في دولته. فماذا يبتغون من عليٍّ وبنيه غير بقاء الحال على ما هو عليه، لهم العِيرُ والنَّفيرُ.

عن "الاتحاد" الإماراتية

ماذا يبتغون من علي وبنيه؟!

□ رشيد الخيون

اتفقت كُتب مؤرخي المسلمين كافة على التشرف بعلي بن أبي طالب (اغتيل ٤٠هـ)، وعلى حبه وآل بيته، رغم الافتراق المذهبي، والاختلاف في إمامته بين أن يكون الأول أو الرابع، وصياً إلهياً أو مُنصباً من أهل الحل والعقد. لم يضع اسمه ضمن الأذان، بعد التوحيد والنبوة، بل اتفق الفقهاء، شيعة وسُنة، أن لا وجود للشهادة الثالثة (الولاية)، ولم يضع اسمه ولا رسمه على راية، ولم يتفاخر بثقافة الموت، مثلما تُطلب باسمه الشهادة اليوم، حسب ما يرد على ألسنة تجار الموت. لم يقل إنه خُلق من نور قبل آدم، ولا يعلم بالغيب أو له معجزات، ولا شأن له بالعراك الطائفي، فمن بين أسماء أولاده: أبو بكر وعمر وعثمان.

لم يطرح نفسه حلاً لمشكلات كل زمان ومكان، بل الإسلام كافة لم يضع نفسه بهذا الموضع، والحديث «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» (صحيح مسلم، كتاب الجهاد) يُغني عن المَقال. هذا هو علي في المتفق عليه.

أما علي على أفواه الإسلاميين والعوام، غير الذي ذكرنا، تُستأنس بسيرته العقول والقلوب، إنما نراه علياً آخر تماماً، يُحرَّض باسمه طائفياً، وصوره وصور بنيه معلقة في مجالس الولائم الباذخة، وفي صدور المواكب، وفي مظاهرات التأييد لهذا الزعيم أو ذاك يُطلق الهتاف: "علي وياك (معاك) علي"!.

عندما أسس سياسي حزبه تخيل نفسه علياً يخطب من فوق منبره: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت»، ومقولة عليٍّ: «وما أردتُ إلا الإصلاح..» (نهج البلاغة، كتاب ٢٨). كذلك تمثل سياسيٌ آخر نفسه علياً مجاهداً في السقيفة: «لأُسْلمنَّ ما سلمت أمور المسلمين ما لم أعلم فيها ظلم إلا عليَّ خاصة» (نهج البلاغة، خطبة ٧٤).

لم ينتهِ الأمر عند هذا الحد في توظيف المقدسات، بل إن رئيس كتلة نيابية شبَّه ما يحصل لأمين حزبه مع رافضي رئاسته لكتلة كبرى، في البرلمان العراقي، بما قُص عن «السقيفة»، وعليٌّ معني في الأمر:

ماذا لو كانت معايير التنمية قائمة فعلاً على القيم الإنسانية؟

□ هارون يحيى×

"لا يُمكن منع وقوع أعمال عنف في المدن الكبيرة"، "العنف ضد المرأة في ازدياد مخيف"، "أخلاقيات الرياضة ومشكلة العنف"، "عار لا يمكن كبح جماحه"، "ثلاثة اعتداءات مسلحة أخرى".

أصبحت مثل هذه الأخبار المروعة تتصدر العناوين الرئيسة في كل بلد، المتطورة منها والمتخلفة، وقد بلغ الوضع مستوى من الخطورة، لدرجة يبدو وكأن موضوع العنف قد غيّر حتى طبيعة معايير التنمية البشرية.

تُعتبر حالة الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف وتوزيع الدخل، من بين أعلى المعايير ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والبشرية مثلها مثل الدخل القومي للفرد وآفة انعدام المساواة على الصعيد الإقليمي. لقد تم مؤخراً إدراج مؤشرات مثل متوسط العمر المتوقع، ووسائل الوصول إلى المعلومات، والحرية السياسية، ومعدلات التعليم، ضمن مؤشرات التنمية البشرية، ولنا أن نسأل ماذا لو كانت معايير التنمية قائمة على السلوك الإنساني؟

لو اعتمدنا معايير السلوك الإنساني الاجتماعي في تقْييم البلدان، لوجدنا أن العديد منها، يستحق التصنيف ضمن فئة "الدول المتخلفة"، ولو اتخذنا السلوكيات الأخلاقية الضارة مثل شدة الغضب أثناء قيادة السيارات ومضايقة الفئات الضعيفة، والهجمات المسلحة، وممارسة العنف ضد المرأة أو المذابح التي تغذيها العنصرية، كمؤشرات لتقييم الدول، لا شك أن العديد من البلدان سترسب في الامتحان، في مجال القيم الإنسانية. وبهذا الصدد يفيد تقريرٌ نشرته منظمة الصحة العالمية أنه "لم ينج بلدٌ أو قارةٌ من ظاهرة العنف، وأن معظم المجتمعات تعاني بسبب ذلك".

إذا أخذنا مسألة "العنف ضد المرأة"، نجد أنه في جميع أنحاء العالم، تتعرض عشرات الملايين من النساء للتحرش اللفظي أو الجسدي والعنف، يصل أحياناً إلى حد الموت في بيوتهن أو في مقر العمل. لقد أصبح العنف ضد المرأة روتينياً في أوروبا أيضاً، التي تُوصف عادة بأنها "مهد الديمقراطية"، لدرجة أن واحدة من كل ٣ نساء تتعرض للعنف الجسدي أو النفسي، و٥٪ من النساء يَتعرضن للاغتصاب. وجاء وفقاً لدراسة استقصائية أجرتها وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (FRA) في بلدان الاتحاد الأوروبي، أن امرأة من بين كل ١٠ نساء تتعرض للعنف الجنسي قبل بلوغ ١٥ عاماً، وتتعرض امرأة واحدة من بين كل ٢٠ امرأة للاغتصاب، وتتعرض واحدة من كل خمس نساء لعنف بدني أو جنسي من قبل أزواجهن.

وفي الدانمرك، التي تعتبر من بين أفضل البلدان المتقدمة في العالم، تعرضت ٥٢٪ من النساء هناك للعنف، وتأتي بعد الدنمارك فنلندا بنسبة ٤٧٪ والسويد بنسبة ٤٦٪، بالإضافة إلى بحث آخر أجري حول هذه المسألة، يفيد بأنه "في المملكة المتحدة، تلقى امرأة حتفها كل ثلاثة أيام بسبب العنف العائلي، وفي هولندا، خُمس النساء يتعرضن للعنف من قبل شريك أو شريك سابق".

وعلى الرغم من التأكيد على أهمية "الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة" في البلدان المذكورة آنفا، إلا أن هناك تفاقماً ملحوظاً في أعمال العنف، بما يتناقض بشكل تام مع القيم المعلنة من قبل هذه الدول، ويلجأ الناس في الولايات المتحدة الأمريكية، يومياً إلى أسلحتهم النارية ويشاركون في معارك مسلحة أو شجارات ذات دوافع عنصرية، فضلاً عن عمليات الطعن بالأسلحة البيضاء التي أصبحت ممارسة مألوفة في الشوارع.

وينطبق الشيء نفسه على الأجزاء الأخرى من العالم أيضا، في كل يوم، ١٠٠ إلى ١٥٠ شخصاً يفقدون حياتهم في هجمات مسلحة في دول وسط أفريقيا، وفي كشمير أو ميانمار، يلقى العشرات من الأشخاص حتفهم نتيجة مجازر إرهابية، أما في الشرق الأوسط، تودي أعمال العنف بحياة الأبرياء كل يوم، ولا تعرف الوحشية حداً ولا نهاية في الفلبين أو تايلند.

يموت أكثر من ١,٦ مليون شخص كل عام بسبب العنف، فضلاً عن الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة بسبب الإصابات النفسية والجسدية، والتي يفوق عددها بكثير عدد الذين فقدوا أرواحهم بسبب العنف.

وثمة تفكير عقيم معتمد على نطاق واسع يُركز على اتخاذ تدابير سطحية للحد من العنف بدلاً من اتخاذ حلول جذرية لوضع حد نهائي لها.

من الصعب فهم دوافع إقدام شخص على طعن شخص آخر لا يعرفه، أو فتح النار بشكل عشوائي على الحشود وإزهاق أرواح بريئة، ومن الواضح أن النقص في مستوى التعليم ليس هو السبب في ذلك، فمعظم الذين يشنّون معارك بالأسلحة، في الحشود بين الناس، هم أناس على دراية بقواعد السلوك القويم، وليس خافيا أن العالم مملوء بخريجي الجامعات الذين يلجأون إلى العنف البدني ضد شركائهم، أو ضد أشخاص بشكل عشوائي.

ولا ينبغي أن يشعر الناس باللامبالاة إزاء موضوع العنف، فلا بد من وضع حلول لكسر دوامة العنف هذه على وجه الاستعجال، والحقيقة التي يتعين على الجميع الاعتراف بها هي استحالة منع العنف عن طريق زيادة التدابير الأمنية فحسب، بل نحن بحاجة إلى تطوير مقاربات جديدة، ورؤية شاملة جديدة. يجب على الحكومات والأحزاب المعارضة الجلوس معا لتنسيق الجهود، حول أرضية مشتركة للتغلب على هذه الآفة التي ابتُلي بها عصرنا، ويجب على السياسيين والكتّاب والمربين والمنظمات غير الحكومية النشطة، ومراكز التفكير والجامعات، أي باختصار، على كل مؤسسة أو قسم من أقسام المجتمع، منح الأولوية لموضوع إنهاء العنف.

ويُمكن أن يستلهم الناس، من خلال الاستخدام الفعّال لوسائل الإعلام، ليدركوا أن المشكلات التي تعترضهم يمكن حلها دون اللجوء إلى العنف، ويمكن للمدارس أن توفر تعليماً مركزاً في هذا الصدد من خلال تشجيع الأخلاق الحميدة والتعاطف مع المسنين والنساء والأطفال، وتوضح لهم أن الامتثال للقواعد الاجتماعية أمرٌ ضروريٌ لحياة طيبة، ولا ينبغي لنا أن ننسى أن العنف مشكلة خطيرة تؤثر في جوانب الحياة كافة، ولسنا في منأى من أن نكون ضحاياه القادمين، بل وفي اللحظة التي لا نتوقعها بتاتاً.

في الدانمرك، التي تعتبر من بين أفضل البلدان المتقدمة في العالم، تعرضت ٥٢٪ من النساء هناك للعنف، وتأتي بعد الدنمارك فنلندا بنسبة ٤٧٪ والسويد بنسبة ٤٦٪، بالإضافة إلى بحث آخر أجري حول هذه المسألة، يفيد بأنه "في المملكة المتحدة، تلقى امرأة حتفها كل ثلاثة أيام بسبب العنف العائلي، وفي هولندا، خُمس النساء يتعرضن للعنف من قبل شريك أو شريك سابق".

× كاتب وأكاديمي تركي